

## أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي

أ. د. أحمد حسين إلهيتي م. د. خالد حمادي م. م. رفاه عدنان  
المشهداني الطائي

قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل / العراق  
الملخص

تحظى دراسات تحليل مجموعة العوامل النقدية والحقيقية مع توجهات أسعار الصرف بأهمية كبيرة في نظريات الاقتصاد الكلي، وتتمحور أهمية البحث حول آلية تأثير تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي من خلال تحليل أثر تقلبات أسعار الصرف باعتباره أحد المتغيرات المؤثرة في معدلات التضخم، فضلاً عن بقية المتغيرات النقدية والمالية للتعرف على حقيقة التباين في طبيعة العلاقة نتيجة استخدام سياسات مختلفة في أسعار الصرف بين الدول. انطلاقاً من الفرضية التي مفادها أن تقلبات أسعار الصرف من العوامل التي تسهم بشكل كبير في تقدير التغيرات في معدلات التضخم في الاقتصاد الكلي، واعتمد البحث أسلوب الربط بين منهجين رئيسيين الوصفي التحليلي مقترن بالقياس الكمي المستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه، وأظهر التحليل معنوية كل من سعر الصرف، وعجز الموازنة / الناتج المحلي الإجمالي، والعجز في ميزان المدفوعات وحالة عدم الاستقرار في التأثير في معدلات التضخم في الأردن، كما أظهر التحليل معنوية هذه المتغيرات باستثناء حالة عدم الاستقرار في التأثير في معدلات التضخم في تركيا.

### Abstract

The analysis of group of currency factors have a great importance according to the exchange rates in the theory of comprehensive economy.

The mechanism of the change rates and their effects on inflation average in the Jordanian and Turkish economy is the heart of this study through the analysis of the effects of exchange rates which is regarded as one of the variable factors which affects the inflation ratio as well as the other monetary and financial variations to recognize the nature of the difference and relation as a result of following different policies in exchange rate between different counties.

The analysis has shown the significance of the exchange rate, balance deficiency, total local production, deficiency of payment and condition of instability which influences inflation ratios in Jordan. The above analysis has also shown the significance of this difference except the condition of instability which affects the inflation ratio in Tur

### المقدمة

تشكل تقلبات أسعار الصرف واحدة من العوامل المؤثرة في مقدرة الاقتصاد التنافسية ومن ثم في العوامل الحاكمة للعمليات التضخمية والنمو الحقيقي، ويتضح أن سعر الصرف يربط

الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، وتحظى دراسات وتحليل مجموعة العوامل النقدية والحقيقية مع توجهات أسعار الصرف بأهمية كبيرة في نظرية الاقتصاد الكلي، والية العمليات التضخمية من حيث المصادر والمتغيرات المقررة لها.

تتمحور الأهمية حول آلية تأثير تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الكلي بجانب ما تشكله مجموعة العوامل النقدية والمالية والحقيقية في التأثير من ذلك تتجلى تلك الأهمية من خلال تحليل العناصر المؤثرة في معدلات التضخم.

تتعد مشكلة البحث في إمكانية وتباين توجهات تحليل تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم وتتباين طبيعة العلاقة نتيجة استخدام سياسات مختلفة في أسعار الصرف بين الدول.

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل أثر تقلبات أسعار الصرف باعتباره احد المتغيرات المؤثرة في معدلات التضخم إضافة إلى بقية المتغيرات النقدية والمالية والحقيقية بالاعتماد على الأطر النظرية والتطبيقية مع التأكيد على التقدير الكمي لهذا الأثر في تجارب كل من الأردن وتركيا للوصول إلى توصيات قد ترشد متخذي القرار في هذا الشأن مستقبلاً.

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن تقلبات أسعار الصرف مع العوامل النقدية والحقيقية تسهم بشكل كبير في تقدير التغيرات في معدلات التضخم في الاقتصاد الكلي.

اعتمد البحث على أسلوب الربط بين منهجين رئيسيين الأول (وصفي وتحليلي) يستند إلى الدراسات النظرية الاقتصادية التي تربط بأدبيات تقلبات أسعار الصرف والتضخم والعوامل المؤثرة فيها والثاني (قياسي كمي) يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه ومن ثم تفسير النتائج لتقييم الجانب التطبيقي من تجارب الدول المختارة.

تتضمن الدراسة سلسلة زمنية مداها اثنا وعشرون سنة لتمكن هذه المدة من الحصول على نتائج اقتصادية ذات معنوية إحصائية لغرض الترتيب السليم للبحث قسم البحث إلى قسمين الأول تكفل تحديد الإطار النظري من خلال التعرف على طبيعة علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي وكذلك التعرف على طبيعة العلاقة بين التضخم والعوامل المحددة له متمثلة بـ(أسعار الصرف، سعر الفائدة، إجمالي الدين الخارجي، عجز الموازنة، عرض النقد، ميزان المدفوعات).

أما القسم الثاني الإطار التطبيقي يبين التقدير الإحصائي والتفسير الاقتصادي للعوامل المؤثرة في التضخم فضلاً عن تقدير وتفسير العوامل المؤثرة في التضخم في كل من الأردن وتركيا وخرج البحث بجملة من النتائج والمقترحات.

## 1. القسم الأول: الإطار النظري

### (1-1) علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي

ينجم التضخم عن تفاعل مجموعتين من العوامل إحداها خارجية والأخرى محلية، ويأتي هذا من وجود المشاهدات الفعلية لانتشار التضخم على المستوى العالمي، وزيادة مساهمة التجارة في مجمل النشاط الاقتصادي في معظم البلدان، كما إن معظم الاقتصاديات في الوقت الحاضر مفتوحة على العالم الخارجي، ولم يعد للاقتصاد المغلق مكان في عالم تسوده العولمة والتكتلات الاقتصادية، وبالتالي فإن تلك العلاقات المتعددة تجعل الاقتصاديات المختلفة على درجة من الحساسية، ويمكن من الناحية النظرية قياس دور العوامل الخارجية في التضخم في بلد ما من خلال درجة انفتاحه على العالم الخارجي، وانعكاس التضخم في البلدان التي يتعامل بها اقتصادياً. وفي البدء لابد من التعرف على تلك العوامل الخارجية التي تلعب دوراً في زيادة معدلات التضخم في البلد المعني ومن ثم محاولة قياس مساهمة تلك العوامل في هذه المعدلات، وللتعرف على طبيعة تأثيرات العوامل الخارجية في الظاهرة التضخمية علينا التأكيد على علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي.

ومن خلال مطابقة الدخل:

$$Y = C + I + G + (M-X) \dots\dots\dots(1)$$

حيث يشير Y إلى الناتج المحلي الإجمالي (الدخل القومي)، (C) الاستهلاك الخاص (I) الاستثمار الخاص، (G) الإنفاق العام (الحكومي)، (M) الواردات من السلع والخدمات، (X) الصادرات من السلع والخدمات.

ومن خلال المتطابقة (1) يمكن الوصول إلى أن الإنفاق الخاص (E) والمتمثل في كل من الاستهلاك الخاص، والاستثمار الخاص (C+I)، وبإضافة الإنفاق العام G إلى الإنفاق الخاص (E) نحصل على (A) وهو الاستيعاب المحلي ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة (2):

$$Y = A + (M-X) \dots\dots\dots(2)$$

وبإعادة ترتيب المعادلة (2) نحصل على:

$$Y - A = M - X \dots\dots\dots(3)$$

يمثل الجانب الأيسر من المعادلة الميزان المحلي لمعرفة وضع الطلب المحلي مقابل العرض المحلي فإذا كان الناتج المحلي (Y) أكبر من الاستيعاب المحلي (A) أحدث حالة فائض في الموازنة، أما إذا كان الناتج المحلي أقل من الاستيعاب المحلي أحدث حالة عجز في الموازنة ومن الحالات النادرة أن يكون هناك توازن في حالة تساوي كل من (Y) مع (A).

أما الجانب الأيمن فيمثل الميزان الخارجي وهو العلاقة بين الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات. مضمون الفائض والعجز في الميزان الخارجي ينعكس في تغير صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي وبافتراض تغير صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي والمتمثل بـ (B) فإن علاقتها بالميزان الخارجي (M-X) تكون:

$$F + (M-X) = B \dots\dots\dots(4)$$

حيث تمثل (F) صافي انسياب رأس المال إلى القطاع غير المصرفي. وتعد (B) أحد العوامل المؤثرة في تغير السيولة المحلية (L) بإضافة إلى الائتمان المحلي (DC) الذي يعد التغير فيه أحد العوامل أيضاً أي أن:

$$L^* = B + DC^* \dots\dots\dots(5)$$

مما تقدم يظهر أن هناك شقين في علاقات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الخارجي أحدهما عيني يمثل في تيار من السلع والخدمات ويؤثر مباشرة في الطلب والعرض الكليان للسلع والخدمات، والشق الآخر نقدي يؤثر في السيولة المحلية وهذا يحدد جوهر علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي.

المعادلة (3) يمكن إعادة ترتيب متغيراتها لتكون بالصيغة الآتية:

$$X + A = M + Y \dots\dots\dots(6)$$

هنا يتضح أن الطلب الكلي يأخذ شقين هما طلب محلي متمثل في (A) وطلب خارجي متمثل في (X) أما الشق الثاني فيمثل العرض الكلي من السلع والخدمات يتكون أيضاً من شقين عرض محلي متمثل بـ (Y) وعرض مستورد متمثل بـ (M). هذا العرض الكلي من السلع والخدمات يصنف إلى عرض موجه إلى السوق المحلية (X-Y+M)، وعرض موجه إلى السوق الخارجية (X) الصادرات.

من خلال ذلك يكون الناتج المحلي من السلع والخدمات (Y) موجه إلى السوق المحلية بقدر (Y-X) وإلى السوق الخارجية بقدر (X). استناداً إلى ما تقدم يمكن أن نعيد ترتيب المعادلة (6) لتكون:

$$A = M + (Y - X) \dots\dots\dots(7)$$

يمثل الشق الأول (A) العرض المحلي ويتكون من السلع والخدمات المستوردة (M) مضافاً إليه السلع والخدمات المنتجة محلياً (Y-X) ومن المعادلة (7) يتضح أن الطلب المحلي (A) يغطي بنسبة  $\frac{M}{A}$  من الخارج و  $\frac{Y-X}{A}$  من الناتج المحلي. في حالة التوازن عندما يكون الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي أي:

$$1 = \frac{M}{A} + \frac{Y-X}{A} \dots\dots\dots(8)$$

وبالرجوع إلى المعادلة (5):

$$L^* = Dc^* + B$$

وبتحويل التغير في السيولة المحلية (L\*) إلى معدل نمو  $\left(\frac{L^*}{L}\right)$

$$\frac{L^*}{L} = \frac{Dc^*}{L} + \frac{B}{L} \dots\dots\dots(9)$$

والمعادلة (9) تم فيها تجزئة نمو السيولة المحلية إلى قسمين، الأول ناجم عن سياسات مالية ونقدية محلية متمثلة في  $\left(\frac{Dc^*}{L}\right)$ ، والثاني ناجم عن تعامل الاقتصاد القومي مع الاقتصاد الدولي متمثل في  $\left(\frac{B}{L}\right)$ .

وباستخدام معادلة كمية النقود يمكن بيان أثر البعد النقدي على التضخم:

$$LV=PY \dots\dots\dots(10)$$

حيث تمثل (L) السيولة المحلية، (V) سرعة تداول السيولة المحلية، (P) مستوى السعر المحلي، (Y) حجم المبادلات المحلية، وبتحويل المعادلة (10) إلى معدلات نمو نحصل على:

$$\frac{L^*}{L} + \frac{V^*}{V} = \frac{P^*}{P} + \frac{Y^*}{Y} \dots\dots\dots(11)$$

وبإعادة ترتيب المعادلة (11) نحصل على:

$$\frac{P^*}{P} = \frac{L^*}{L} + \frac{V^*}{V} - \frac{Y^*}{Y} \dots\dots\dots(12)$$

وباستبدال  $\left(\frac{L^*}{L}\right)$  في معادلة (9) نحصل على:

$$\frac{P^*}{P} = \frac{B}{L} + \frac{Dc^*}{L} + \frac{V^*}{V} - \frac{Y^*}{Y} \dots\dots\dots(13)$$

من هذه المعادلة يظهر تأثير البعد النقدي الناجم عن التعامل الخارجي على معدل التضخم  $\frac{P^*}{P}$  والمتمثل في  $\frac{B}{L}$  (الصادق، 1986، 87-96).

### (2-1) التحليل الاقتصادي لمحددات التضخم

رغم أن التضخم بوصفه أكثر المفاهيم الاقتصادية شيوعاً، لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يصف هذا المفهوم عدد من الحالات المختلفة مثل الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار، وارتفاع الدخول النقدية مثل الأجر والأرباح فضلاً عن ارتفاع التكاليف، والإفراط في خلق الأرصدة النقدية، والتضخم بوصفه ظاهرة نقدية يتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية وتتعرض هذه الآثار في متغيرات الاقتصاد الكلي، ويمكن بيان علاقات هذه المتغيرات الاقتصادية بالتضخم من خلال الآتي:

#### (1-2-1) سعر الصرف

يؤثر سعر الصرف تأثيراً مباشراً في معدلات التضخم، باعتباره الأداة التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي من خلال سوق السلع (وهي السلع المصدرة والمستوردة الداخلة في التجارة الدولية)، وسوق الأصول (الأصول المالية وغير المالية) وسوق عوامل الإنتاج (سوق

(العمل). ومفهوم سعر الصرف بشكل عام هو "قيمة وحدة من العملة المحلية معبراً عنها بالعملة الأجنبية" ومضمون هذا المفهوم يركز على القيمة الاسمية للعملة المحلية فهو يعكس سعر الصرف الاسمي والثاني "سعر صرف العملة المحلية لقاء عملة أجنبية أخرى"، وان سعر الصرف الاسمي لا يعكس حقيقة الواقع الاقتصادي ومعظم الاقتصاديين يركزون على القدرة الشرائية للعملة (العملة الحقيقية) لذا يستخدمون سعر الصرف الحقيقي الذي يمثل "كمية السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية". (العززي، 2006، 3). كما يعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه "نسبة سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية إلى سعر السلعة في السوق العالمية". ويرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة عكسية بالتغيرات في سعر الصرف الاسمي كما يرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة عكسية أيضاً مع القدرة التنافسية، ويتضح من ذلك إن اثر ارتفاع السعر الاسمي بسبب سياسة اقتصادية توسعية في ظل نظام صرف ثابت هو ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ومن ثم انخفاض القدرة على المنافسة، وفي ظل ثبات سعر الصرف وثبات السعر العالمي يكون الانخفاض النسبي في القدرة على المنافسة معادلة للتضخم المحلي، وهنا تبرز العلاقة الجوهرية بين سياسات سعر الصرف مع معدلات التضخم. فإذا ارتفع سعر الصرف الاسمي أدى إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي وان قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة ستزداد ولكن في الوقت نفسه ترتفع معدلات التضخم والعكس صحيح (الشماع والعمرى، 2001، 6).

وسعر الصرف شأنه شأن سعر أي سلعة بالسوق الحرة يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب ويخضع هذا التفاعل لمجموعة من العوامل منها ما يستند إلى التغيرات في هيكل الاقتصاد وهذه ذات طبيعة متوسطة وطويلة الأجل، ومنها ما يستند إلى عوامل ذات طبيعة قصيرة المدى مثل رغبة المتعاملين في النقد الأجنبي في تسوية مراكزهم وغيرها من العوامل التي تعرف بالعوامل العينية.

ولغرض تحقيق هذا الهدف نجد أن الدول تتباين فيما بينها باختيار نظام سعر الصرف والذي يتحدد ضمن نمطين رئيسيين يشمل كل منها عدد من الصيغ وهما نظم أسعار الصرف الثابتة، ونظم أسعار الصرف المرنة (الصادق ولطيفة، 1997، 48-50).

وإن مسألة اختيار نظام سعر الصرف المناسب مسألة معقدة قد تخضع للظروف الاقتصادية للدول بحيث تخلق اتساقاً بين سياسة سعر الصرف مع السياسات الاقتصادية. فمثلاً نجد أن تقلبات القيمة الخارجية للعملة الوطنية تؤثر في أسعار تكلفة الواردات والصادرات ويتوقف تأثير ذلك في مجموعة من العوامل الأخرى مثل مرونة العرض والطلب وحجم الطاقة الإنتاجية المحلية، وفي الدول التي تشترك في المبادلات التجارية فإذا ما نتج عن هذه التقلبات ارتفاع حاد في الأسعار المحلية للسلع المستوردة فإن من شأن، ذلك أن يؤدي مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على ما

هي عليه إلى ارتفاع معدل التضخم والذي يؤثر سلباً في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (الرئيسي، 1997، 251-253).

إن المتتبع لعلاقة التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم منذ العقد السادس إلى مطلع العقد الثامن من القرن العشرين يرى أن التغيرات في أسعار الصرف كانت أدنى من معدل التضخم في معظم الدول النامية، ويعود هذا إلى هيمنة نظم أسعار الصرف الثابتة على اقتصاديات هذه الدول، ولكن بعد الثمانينيات انتقلت الكثير من هذه الدول إلى اعتماد أسعار الصرف المرنة بدلاً من الثابتة واثّر ذلك على أحداث تغيرات في أسعار الصرف بشكل تصاعدي ولكن بعد عام 1984 ازدادت معدلات التضخم ثم هبطت قبل أن تعود إلى الزيادة من جديد. العديد من الدراسات تؤكد بأن فرضية وجود معدلات تضخم منخفضة في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة صحيحة في المدى القصير والمتوسط إلا أن هذه الميزة تختفي في المدى البعيد، إذ أن نظام أسعار الصرف المرنة تحدث معدل تضخم يقارب معدل التضخم في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة ويحدث هذا في ظل تكيف بين تقلبات أسعار الصرف والتضخم المختلفة، لذلك من المرجح أن تلغى الفوارق بين معدلات التضخم في ظل نظم أسعار الصرف المختلفة كما أن الضغوط التي يمارسها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة بزيادة مهام السياسة النقدية وعدم الاقتصر على تثبيت أسعار الصرف جعل هذه الفوارق في معدلات التضخم في ظل أسعار الصرف المختلفة متقاربة (كوريك، 1996، 42) على الرغم من النجاحات التي حققتها هذه السياسة في خفض معدلات التضخم في الدول المتقدمة إلا أنها لم تلق اهتماماً يذكر في العديد من الدول النامية لأسباب عديدة منها تراجع مشكلة التضخم في عقد التسعينيات أمام مشاكل أخرى كالبطالة، وأزمات العملة مما تسبب في ظهور تأثير كبير لتغيرات أسعار الصرف في معدلات التضخم.

### (1-2-2) سعر الفائدة

يشغل سعر الفائدة دوراً كبيراً في البناء الاقتصادي ويعد من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي، كما يستخدم كأداة لتحقيق التأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية، كما يؤثر سعر الفائدة على قرارات الأفراد بتوزيع دخولهم بين الإنفاق الاستهلاكي الحاضر والادخار، كما يؤثر في حجم الاستثمار الذي يقوم به رجال الأعمال، يشير سعر الفائدة إلى العائد على رأس المال المستثمر ويحدد بالمفاضلة بينه وبين العائد لمورد رأس المال في استخداماته المختلفة، كما يعكس خيارات البعد الزمني لملكية رأس المال بين استعماله في الاستخدام الراهن أو توظيفاته الادخارية وتدفقات رأس المال التي تتجه إلى البيئة الاقتصادية، أن التوجه العام للسياسات النقدية في أغلب الدول يميل باتجاه تحرير سعر الفائدة، واعتمد البعض الآخر على تحرير أسعار الفائدة على الودائع وعلى الإقراض بصورة تدريجية وباستخدام

معدلات استرشادية في تحرير أسعار الفائدة على الأصول المالية الأخرى (النجفي، 2002، 642-76).

كما يعد رفع معدل الفائدة أو خفضه الأداة التي يستخدمها البنك المركزي لكبح جماح التضخم أو تحفيز الزيادة في النمو الاقتصادي (الصادق وآخرون، 1996، 60-62).

كما يعد معدل الفائدة أداة للمحافظة على استقرار أسعار الصرف ويمكن التمييز بين سعر الفائدة الاسمي والحقيقي حيث يحدد الأول بما تتقاضاه المصارف من عملاتها، أما الحقيقي فيمثل الفرق بين سعر الفائدة الاسمي والتضخم ويتحدد من خلال التوازن بين الادخار والاستثمار عند المدرسة الكلاسيكية ويتحدد بعوامل نقدية عند كينز وفريدمان كما إن هناك جملة من العوامل الاقتصادية تؤثر في سعر الفائدة أهمها التغير في عرض النقد من الأموال القابلة للإقراض حيث يتم التحكم بسعر الفائدة للتأثير في عرض النقد وبالتالي على معدلات التضخم حيث يؤدي التغير في عرض النقد إلى إحداث تغيرات في المستوى العام للأسعار، كما إن لمستوى التضخم المالي والمتوقع دوراً في التأثير في معدل الفائدة حيث يتطلع المدخرون إلى أسعار فوائد تعوضهم عن التبدل الحالي أو المتوقع من القوة الشرائية لمدخراتهم، ففي حالة انخفاض أسعار الفائدة سيقبل المدخرون إنفاق أموالهم عن الاستهلاك الحالي خوفاً من انخفاض قيمها المستقبلية، وإذا ما تم ذلك يصبح عرض النقد القابل للإقراض شحيحاً مما يؤدي إلى زيادات متتالية في أسعار الفائدة. كما إن لحالة العجز أو الفائض في الموازنة العامة تأثير في معدلات الفائدة. ففي حالة العجز تدخل الدولة كمقترض الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الأموال المتاحة للإقراض من خلال رفع أسعار الفائدة. وأخيراً يكون للنشاط الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي يتطلب تمويلاً يخلق طلباً على المدخرات ويؤثر إيجابياً في خفض معدلات البطالة ويسبب زيادة الدخل وينعكس هذا على زيادة المدخرات (الهاشمي، 2007، 3).

### (1-2-3) الدين العام

تلجأ الكثير من الدول النامية إلى الدين العام لمعالجة عجز الموازنة وتعد منفصلة عن عملية الإصدار النقدي، وعلى الرغم من هذا الانفصال فإن هناك ثلاث قنوات يمكن من خلالها أن يؤدي الدين العام إلى زيادة الكمية المعروضة من النقود.

ويمثل التضارب الزمني للسياسات الحكومية القناة الأولى حيث يمكن من خلالها أن يؤثر الدين الخارجي في السياسة النقدية، ففي ظل وجود أسعار فائدة ثابتة بالقيم الاسمية فإن الدين الخارجي سيخلق حافزاً للحكومة لخلق تضخم غير متوقع وينشأ هذا الدافع من خلال إحداث تخفيض في القيمة الحقيقية للدين الحكومي عن طريق معدلات من التضخم تفوق توقعات حاملي السندات الحكومية عند قيامهم بشراء تلك الموجودات.



إن القناة الثانية تتمثل بفاعلية الضغوط السياسية في استقرار معدل الفائدة فيتم من خلال استجابة السياسة النقدية للزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة المتولدة بسبب ارتفاع الدين العام وإذا ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية نتيجة ارتفاع الدين العام وحاول البنك المركزي تعويض هذا الارتفاع فقد تلجأ هذه السلطات النقدية إلى زيادة الكمية المعروضة من النقود بسبب سياسة الاستجابة لأسعار الفائدة الحقيقية، أي أنه إذا كان نمو الدين العام يؤدي إلى زيادة التوقعات بشأن نمو كمية النقود المستقبلية فإن أسعار الفائدة بالقيم الاسمية ستزداد وهذا يدفع البنك المركزي إلى التدخل من خلال أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية والقسرية والتدخلية.

أما القناة الثالثة. فتمثل القيود الاقتصادية على نسبة الدين / للنواتج المحلي الإجمالي ان القيود الاقتصادية التي تفرضها السلطات النقدية على نمو الدين الحكومي في المدى الطويل والذي يدفع في مقابلة فوائد كنسبة إلى الدخل القومي، فإذا كانت الحكومة غير قادرة على رفع معدلات الضرائب بدرجة كافية للحفاظ على نسبة الدين للدخل القومي ضمن مستويات لا تتجاوز الحدود فإن إمكانية خلقها من خلال زيادة الكمية المعروضة للنقود. وان زيادة نمو الدين الخارجي سيتم تحويله عن طريق النمو المستقبلي في النقود رغم تأثر النمو الحالي للنقود (A. A. Protopapadakis and J. J si egel, 1987, 35).

إن ارتفاع معدلات الدين الخارجي يؤثر بمعدلات التضخم بعلاقة طردية لما تشكله هذه الديون من ضغوط على القدرة التنافسية لصادرات الدولة المدينة، ويؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية استجابة لضغوط الأطراف الدائنة إلى تدني القيم الحقيقية للمدخرات مما يضر العديد من المستثمرين إلى توجيه استثماراتهم خارج البلد المدين، التي تعد أحد أسباب هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وبصورة عامة فإن التأثير السلبي للدين العام على القدرة المالية والاستيرادية للدول المدينة ينعكس على عمليات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النمو المتسارع الذي تتطلع إليه اقتصادات هذه الدول. كما ان لارتفاع خدمة الدين يمكن ان يشكل عبئاً على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات الاستثمارية مما يسبب تأثير سلبي على معدلات الاستثمار المستهدفة مما يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة من جهة وارتفاع في معدلات التضخم. وان هذا التأثير لا يمكن في حجم الدين الخارجي وإنما الأهم في طبيعة استخدامه (المصطفى، 2002، 1-2).

#### (1-2-4) عجز الموازنة

توجد العديد من الدول النامية عجزاً في موازنتها العامة مما يترتب عليها لمعالجة ذلك البحث عن أدوات وسياسات منها الإصدار النقدي الجديد. الأمر الذي يتطلب معرفة علاقة هذا العجز

بمسألة التضخم، فإذا لجأت الدولة إلى تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي وخاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل الهيكل الضريبي أو إدارته بصورة كفوءة من أجل الحصول على الإيرادات الكافية.

إن التمويل بالعجز يسبب ضغوط تضخمية من خلال زيادة عرض النقد وكلما ازدادت معدلات التضخم ازداد الإنفاق الحكومي بمعدلات أسرع من الإيرادات الحكومية مما يدفع تلك السياسات إلى إصدار المزيد من النقود وهكذا فإن الحلقة المفرغة يصعب كسرها بسياسات نقدية أو مالية فقط ويرجع السبب في ذلك كون إيرادات الحكومة بالقيم الاسمية تكون في المدى القصير ثابتة ومن ثم تنخفض في مواجهة معدلات التضخم العالي، كما أن الإنفاق الحكومي يكون أغلبه بالقيم الحقيقية مما يعني أن الإنفاق الحكومي بالقيم الاسمية يرتفع مع الزيادة في الأسعار لاحقاً حتى لو كان هناك توازن بين الإيرادات العامة مع النفقات العامة في المدى الطويل وبالتالي فإن الموازنة ستشهد عجزاً في ظل وجود التضخم (B. B. Aghevli and M.S.khan, 1977, 390).

مما تقدم يتضح بأن العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم تأخذ الآلية الآتية: لو بدأنا بوضع التوازن وحدثت صدمة نقدية فإن هذا يؤدي إلى زيادة الأسعار من خلال نظرية كمية النقود، وارتفاع معدلات التضخم سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي ولكن بدون حدوث زيادة مماثلة في الإيرادات فإن ذلك ينجم عنه عجز في الموازنة يتم تمويله من خلال خلق النقود مما يؤدي إلى زيادة أكبر في الأسعار وهكذا.

ووفقاً لآراء النقديين فإن العجز المالي وعرض النقود هما السبب الرئيسي للتضخم وأن الدولة تلجأ إلى زيادة عرض النقود كلما كان هناك ضغوط على أسعار الفائدة بسبب زيادة عجز الموازنة وأن الزيادة في عرض النقود تحدث لأن السلطات المالية النقدية تمارس سياساتها النقدية من خلال التحكم بأسعار الفائدة وليس من خلال التحكم في الكمية المعروضة من النقود ولذا فإن ارتفاع مستويات العجز تسبب ارتفاع في معدلات التضخم من خلال زيادة الكمية المعروضة من النقود.

إن تزايد عجز الموازنة أصبحت إحدى الحقائق التي تعاني منها الكثير من الدول ويعتقد الكثير من الاقتصاديين إن هذا العجز ينبغي أن ينخفض أو يزول لأن له أثراً عكسياً على الاقتصاد. ويعتقدون أساساً أن العجز يسبب التضخم من جهة ويخفض النمو الاقتصادي لأنه يتسبب في ارتفاع أسعار الفائدة التي تثبط الاستثمار من جهة ثانية، أن طريقة التمويل للعجز لها أهميتها في تحديد أثر العجز على الاقتصاد القومي فقد يكون الدين الحكومي إحدى طرق هذا التمويل (بيع أدونات الخزنة للقطاع الخاص) أو يمول العجز عن طريق إصدار نقد جديد مدار (بيع ادونات الخزنة إلى البنك المركزي)، فعندما تواجه الحكومة عجزاً وتبيع سندات الخزنة فمجرد أن تلجأ الحكومة إلى عملية البيع فإن أسعار هذه السندات تهبط وترتفع أسعار الفائدة، وإذا اشترى البنك

المركزي سندات الخزانة ليجول دون ارتفاع الفائدة يزيد النقد المدار (القاعدة النقدية) ومن ثم يزيد عرض النقد ومع الزيادة في عرض النقود يتزايد الطلب الكلي. فإذا كان الاقتصاد عند مستوى اقل من العمالة الكاملة فان مستوى الأسعار والناتج والعمالة يأخذ بالتزايد، أما إذا وصل الاقتصاد إلى العمالة الكاملة فان مستوى الأسعار فقط هو الذي سيزيد ويكون لعرض النقود اثر توسيعي على الاقتصاد، وبينما يعتبر هذا الأثر مرغوب فيه عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود، فانه غير مرغوب فيه عند مستوى العمالة الكاملة. ان عجز الموازنة الذي يمول عن طريق الزيادة السريعة في عرض النقود له أيضاً اثر على أسعار الفائدة، وعند مستوى اقل من العمالة الكاملة فان الزيادة السريعة في عرض النقود قد تخفض مؤقتاً أسعار الفائدة ولكن ما ان يصل الاقتصاد إلى العمالة الكاملة وترتفع معدلات التضخم حتى تزداد الأسعار الاسمية للفائدة (ايدجمان، 1983، 534-535).

### (1-2-5) عرض النقد

تعد آراء المدارس الاقتصادية في توضيح العلاقة بين عرض النقد والتضخم حيث يرجح الاقتصاديون الكلاسيك ان التضخم أساساً ظاهرة نقدية خالصة تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار نظراً لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود، في حين ترى النظرية العامة لكينز (1936) ان وجود فائض في الطلب (Excess Demand) يفوق المقدرة الحالية للطاقت الإنتاجية مما يولد الفجوة التضخمية (Inflation Gap) اما مدرسة شيكاغو وعلى رأسها فريدمان فتري ان التضخم ظاهرة نقدية بحثه ترجع إلى نمو النقود، وبكمية اكبر من نمو كمية الإنتاج، أي ان الزيادة في متوسط نصيب وحدة الإنتاج من كمية النقود المتداولة التي تسبب ارتفاع في معدلات التضخم، وينفق اقتصاديو الفكر النقدي (Monetarists) ان الحد من معدلات التضخم لن تتم إلا من خلال رسم سياسة نقدية ومالية تهدف لتحقيق التوازن بين عرض النقود وحجم الناتج عن طريق تغيير الائتمان المصرفي وامتصاص فائض القيمة (منتدى الأيام الاقتصادي، 2006، 2).

وفي نظرية النمو النقدي عند توبن (Tobin) فإن تحويل متطابقة التبادل إلى معادلة حركية تمكن التحليل النقدي ان يظهر العمليات التضخمية وعلاقتها بكمية النقود أي ان:

$$1) (dm / dt) / M = (dp / dt) / p + (dy / dt) / y$$

وبالتالي فإن:

$$2) g (M) = g (p) + g (y)$$

أي ان معدل النمو النقدي (زيادة كمية النقود) تعني النمو في الأسعار والنمو في الدخل أو الناتج الحقيقي وبالتالي يصبح:

$$3) g(p) = g (M) - g (Y)$$

وبالتالي تتصاعد معدلات التضخم كلما ازداد الفرق بين (Y, M).

وإذا ما توسع مفهوم رصيد النقود الاسمية إلى حقيقة مع توسع مفهوم محفظة الثروة المكونة من موجودات نقدية وحقيقة فإن:

$$4) g(M) = g(M) - g(P) - g(L)$$

وهذا يعني أن النمو في رصيد النقود للفرد الواحد يساوي النمو في الرصيد النقد الكلي مطروحاً من معدل التضخم والنمو فيه وبالتالي النمو في عدد السكان لأن زيادة الأخير ستولد أرصدة نقدية أقل لكل فرد على افتراض أن هنالك أرصدة نقدية حقيقية وبذلك يصبح:

$$5) g(M/P) = g(M) - g(P)$$

وبالتالي تظهر العلاقة بين معدل النمو النقدي (زيادة كمية النقود) والأسعار وانعكاس ذلك على مستويات الخزين النقدي لدى الوحدات الاقتصادية (Tobin, 2005, 1-2) وهذا يظهر الأهمية البالغة للنقود في التأثير في معدلات التضخم. إن الهزة النقدية المتأتية من سياسات البنك المركزي أو الفعاليات الحكومية التي تولد نمو الأرصدة النقدية تؤمن دلالات واضحة في فهم التضخم من خلال النمو النقدي. إن علاقات التوازن النقدي تظهر علاقات الدخل وسعر الفائدة في الطلب على النقود بما يظهر العلاقات الدالية بين الأسعار وكمية النقود والدخل وسعر الفائدة مع ذلك الأسعار أذن تكون الأولى دالة متزايدة والثانية دالة متناقصة وبالتالي فإن أي نمو في عرض النقد سيولد ارتفاع مستمر في المعدل العام للأسعار. إن هذا الدور المؤثر للنمو النقدي في التضخم ليس بسبب تأثير النقود في المباشر في العمليات التضخمية بشكل أكبر مقارنة بالعوامل الأخرى وإنما لأن الانحرافات التطبيقية في النمو عرض النقد ينسب إليها معظم الانحراف في الطلب الكلي (D. Romer, 2000, 470, 472).

### (1-2-6) ميزان المدفوعات

تسعى السياسات الاقتصادية الرشيدة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الذي تتعكس آثاره على أداء العديد من المؤشرات الاقتصادية، إن التآرجح بين الفائض والعجز عند مستوى التوازن لا يشكل أثراً بالغة الأهمية على صعيد الاقتصاد، وربما يكون ضرورياً عند هذه المستويات في بعض الأحيان، ولكن تظهر الإشكالية في حالة ارتفاع قيمة كل من العجز والفائض. فعندما يستمر العجز وتتنامي قيمته يعني في مضمونه انخفاضاً في معدلات الاستثمار بافتراض ثبات العلاقة في التجارة الخارجية، أما في حالة ارتفاع الفائض فيشير إلى ارتفاع عرض الموارد النقدية الأجنبية التي تطلبها برامج التنمية، ومن ثم عزوف المستثمرين الأجانب عن المجازفة في استثماراتهم المتوسطة والطويلة الأجل، ويعطي مؤشراً لرجال الأعمال في الخارج بانخفاض معدل الاستثمار المحلي ومن ثم المعامل الحدي لرأس المال (النجفي، 2002، 100-101).

وتعد مشكلة العجز في ميزان المدفوعات إحدى المشاكل الدولية، حيث ينص قانون المحاسبات الدولية الذي لا يمكن تجاوزه على أن مجموع العجزات كلها في العالم يجب أن يضاف إلى

مجموع الفوائض كلها، ويعني هذا مثلاً إذا أصرت الصين أو اليابان على امتلاك فائض تجاري مثلاً عندئذ يجب ان تكون لدى عدد من الدول عجوزات، وإذا حولت إحدى الدول عجزها إلى فائض فان مشكلة العجز يجب ان تظهر في بلد آخر (ستكلنز، 2003، 226)، كما ان التأثير السلبي لميزان المدفوعات من خلال وجود العجز يسهم في زيادة معدلات الاستهلاك، وان توقعات المستهلكين من جهة والمنتجين من جهة ثانية لحركة الأسعار المستقبلية تؤثر في معدلات التضخم. ومن خلال التجارب التطبيقية فإن اقتصاديي صندوق النقد الدولي يشعرون بقلق كبير من عجوزات ميزان المدفوعات في حساباتهم التي تعد دلالة أكيدة على مشكلة محتملة في المستقبل، ولكن في مواجهة هذه العجوزات فانهم غالباً ما لا يولون عناية تذكر لما يستخدم فيه المال فعلاً، ففي حالة العجز إذا لجأت الدولة إلى الاقتراض الخارجي بفائدة (5%) مثلاً واستثمر في مشاريع تدر عليها عائداً بمقدار (20%) فلن تكون هناك مشكلة لهذا القرض، وسيعود عليها الاستثمار بالكثير مما يمكنها من تسديد القروض، من خلال هذه العلاقة يمكن ان يسبب العجز في ميزان المدفوعات زيادة في الاستثمارات الحكومية وتوسيع قاعدة الإنتاج ويشكل قيوداً على معدلات التضخم. ان للتأثيرات المتبادلة بين التضخم وميزان المدفوعات فان الأسلوب النقدي يؤكد بان المعدلات المتسارعة للتضخم في الكثير من دول أمريكا اللاتينية خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي قد أوى إلى تزايد مشكلات ميزان مدفوعات هذه الدول، في الوقت الذي تكون فيه حالات تمويل العجز عن طريق تخفيض الاحتياطي أو عن طريق الاقتراض، وستلجأ هذه الدول إلى صندوق النقد الدولي لعلاج الموقف في حالة استنفاد هذه الطرق في التمويل، ويلجأ الصندوق إلى تقديم القروض بالعملات الأجنبية والى حدود معينة، ثم تقديم النصائح بصدد حل مشكلات التصحيح في ميزان المدفوعات باستخدام الأسلوب النقدي الذي طور من قبل الاقتصادي بولاك Polak عام 1957 حيث استخدم نموذج كمية النقود على الاقتصادات المفتوحة على التجارة الخارجية والتأكيد على دور ميزان المدفوعات في الوصول إلى التوازن بين عرض النقود والطلب عليها في حين أن الهيكليون وجدوا أن ميزان المدفوعات في الدول النامية تتأثر سلبياً في مشكلات العملات الأجنبية، حيث ان النمو في إيرادات الصادرات يمكن ان يكون غير كاف لمقابلة الحاجات المتسارعة إلى الاستيرادات التي تتطلبها عمليات النمو الاقتصادي، ويكون للتأثيرات الخارجية لميزان المدفوعات سبباً في الضغوط التضخمية وهذا ما أكدته دراسات ديل (Deil) ولورانس في عام 1980 وخان ونابت عام 1983 (نايف، 1994، 41-42).

### (1-2-7) الفساد

لقد اقتصر أدبيات الفساد في مناقشة مصطلح الفساد من خلال تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد باعتبار "إساءة استخدام الوظيفة العامة للمنفعة والكسب الخاص" بمعنى ان الفساد ظاهرة

ظرفية قد يمارسها الموظف العام بدافع ذاتي وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة (اللهيبي، 2006، 3).

ولغرض التعرف على صيغة العلاقة بين الفساد الاقتصادي ومعدلات التضخم نجد ان الفساد يؤدي إلى تشويه استخدام الموارد العامة وإعاقة التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض الإيرادات ولجوء الحكومة إلى الدين الخارجي أو الداخلي. والإخلال بمستوى الأجور والدخل مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم من جهة ومن جهة ثانية يؤثر الفساد في زيادة الإنفاق الحكومي بالتوسع النقدي وإهدار الموارد وخصوصاً تلك المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال كما يؤثر الخلل في أجهزة الرقابة والشفافية إلى تدني مستوى الجودة والنوعية للإنتاج وارتفاع تكاليف السلع والخدمات مما يؤثر سلباً في معدلات التضخم.

فضلاً عن ما يسببه الفساد من التشوهات الاقتصادية في مسيرة التنمية وخاصة في البلدان النامية مما يتطلب خلق استراتيجيات لمكافحة الفساد بحيث تكون لها الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية فضلاً عن توفير نظام قضائي وإجراءات قضائية رادعة بحق مرتكبي الفساد لهذا اعتمدت منظمة الشفافية الدولية سياسات محاربة الفساد والذي يغير العائق الكبير أمام التطور الاقتصادي (مصطفى، 2006، 2) واعتمدت مؤشرات كمية في حسابات الفساد في دول العالم ومنها مؤشر مدركات الفساد وهو مؤشر مركب يعتمد على استقصاءات لآراء الخبراء عن إدراكهم للفساد في القطاع العام يقيم المؤشر الدال على مقياس مكون من (صفر إلى عشرة) حيث يشير الصفر إلى مستويات عالية من عدم إدراك الفساد وبينما الدول التي بلغت قيمة هذا المؤشر قريبة إلى العشرة تمثل أكثر الدول إدراكاً للفساد وتكون العلاقة بين هذه القيمة للمؤشر ومعدلات التضخم عكسية فكلما زادت قيمة مؤشر إدراك الفساد كلما كان توجيه الموارد لخدمة النمو الاقتصادي وخفض معدلات التضخم أكبر بينما تعاني الدول التي فيهم الفساد إدراك الفساد فيها متدنية من مشاكل اقتصادية تؤثر سلباً على التضخم والنمو الاقتصادي (منظمة الشفافية الدولية، 2006، 1).

### القسم الثاني: الإطار العملي

#### (1-2) التقدير الإحصائي والتفسير الاقتصادي للنموذج القياسي لأثر تقلبات

##### أسعار الصرف في معدلات التضخم

يهدف الاقتصاد القياسي إلى تحليل واختبار النظريات الاقتصادية ولا يمكن عد النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تجتز الاختبار الكمي والعدي ويجب ان يكون النموذج مفسراً لقوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وصارت الحاجة إلى أساليب الاقتصاد القياسي الذي يساعد تحليل واختبار النظرية كما تسهم هذه الأساليب برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعاملات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد في اتخاذ

القرارات المالية من حيث توفير الصيغ والأساليب المختلفة لتقدير المرونات والمعلومات الفنية لغرض إجراء المقارنات كما تسهم هذه الأساليب في التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما سنتكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلاً لتمكين متخذي القرارات من تنظيم الحياة الاقتصادية على نحو سليم، (نجيب وفتح الله، 2002، 16).

مما تقدم وليبيان اثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم تم استخدام النموذج القياسي الذي يعالج التضخم قياسياً لذا حددت المتغيرات الكلية الداخلة في النموذج بوصفها الخطوة الأولى لما تطلبه هذه الرحلة من تحديد للمتغيرات التي يجب ان يشتمل عليها النموذج ودلالاتها الاقتصادية أو التي يجب استبعادها منه بالاستناد إلى القيد الصفري واللاصفري لمعاملات هذه المتغيرات وبالاعتماد على النظرية الاقتصادية في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين التغيرات الاقتصادية (Koutsoyiannis, 1977, 16).

وفي موضوع دراستنا المتعلقة بتحديد اثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي ثم الاعتماد على المعادلة التالية التي اعتمدت المؤشرات الاقتصادية التي لها دلالات مسببة في موضوع التضخم وبالصورة الآتية:

أ. المتغير المعتمد: Y الرقم القياسي لأسعار المستهلك بوصفه يعكس حالة التضخم Consumer price (Index Number) [CPI].

ب. المتغيرات المستقلة: وقد تمثلت بالمتغيرات الاقتصادية الآتية:

1.  $X_1$  سعر الصرف (Market rate) Exchange Rate .
2.  $X_2$  سعر الفائدة (Deposit Rate) In terest Rate .
3.  $X_3$  عجز أو فائض الموازنة العامة/ الناتج المحلي الإجمالي: Deficit orsurplus\ G.D.P
4.  $X_4$  إجمالي الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي: External Dcbt total\ G.D.P
5.  $X_5$  العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات: Balance of payment
6.  $X_6$  حالة عدم الاستقرار والفساد وقد اعتمدت على مؤشر إدراك الفساد والصادر من هيئة الشفافية الدولية: (Corruption perceptions Index).

أما متغير عرض النقد فقد تم استبعاده من النموذج المقدر وذلك بسبب التداخل مع متغيرات أخرى بقيمتها النموذجية مما قد يضعف النتائج عند التقدير.

تضمن البحث سلسلة زمنية مداها اثنان وعشرون سنة من 1980 ولغاية 2002 حيث ان هذه المدة تمكنها من الحصول على نتائج اقتصادية ذات معنوية إحصائية دقيقة ومن اجل الوصول إلى نتائج دقيقة في التحليل تم تحويل البيانات من قيمها الجارية إلى قيمها الثابتة باعتماد سنة (1995) سنة أساس وللمتغيرات كانه وفي كلا الاقتصاديين (الاقتصاد الأردني والاقتصاد التركي). فضلا عن تحويل البيانات التي تم اعتمادها من قيمها بالعملة المحلية إلى الدولار

الأمريكي. ولأغراض التقدير والتحليل استخدمت عدة نماذج قياسية ولمختلف حالات الانحدار الخطي المتعدد وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (O.L.S) كونها من الطرق التي تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتميزة والمتفقة مع منطق النظرية الاقتصادية ولغرض تحليل المتغيرات التي تضمنها النموذج القياسي وطبيعة العلاقات بين المتغيرات المستقلة وتأثيرها في التغير المعتمد يتطلب التوضيح المسبق لطبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات وفق النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي السليم وفيما يأتي توضيح لصيغ العلاقة بين هذه المتغيرات المستقلة والرقم القياسي لأسعار المستهلك لمتغير معتمد (مستجيب) لتلك المتغيرات ذات العلاقة المسببة وهي:

1. **سعر الصرف:** يرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة عكسية مع سعر الصرف الرسمي فكلما ارتفع سعر الصرف الاسمي انخفض سعر الصرف الحقيقي ومن ثم ترتفع القدرة التنافسية للسلع المنتجة (الصادق ولطيفة، 1997، 18) كما ان التغير في أسعار الصرف وعدم الاعتماد على سعر صرف ثابت أو الاعتماد على سعر صرف مغال به (Over Volue) يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

2. **سعر الفائدة:** تشير الدراسات التطبيقية إلى العلاقة الأكيدة بين تحرير معدلات الفائدة والأداء الاقتصادي حيث تؤثر سياسة معدلات الفائدة في عملية التنمية من خلال حساسية المدخرات للمتغيرات في أسعار الفائدة ودور الادخارات في التأثير في الاستثمارات اللازمة ان انخفاض معدلات الفائدة المحلية عن السوق العالمية تؤدي إلى هروب رأس المال المحلي والعكس في حالة ارتفاعها حيث تصبح حافزاً لجذب رأس المال نحو الداخل، كما ان أسعار الفائدة السلبية تعمل على تشجيع الأفراد للاحتفاظ بنسبة كبيرة من ثرواتهم وعلى تحويل الجزء الأكبر من أرصدهم النقدية إلى شراء الموجودات الحقيقية والمالية وحيازات من النقد الأجنبي لاستبعاد تأثير التضخم على مدخراتهم وينتج عن ذلك ارتفاع في الطلب وزيادة في سرعة تداول النقود مما يسبب في تشكيل ضغوط تؤدي الى ارتفاع أسعار السلع المحلية فتتخفف المدخرات المالية المتاحة للاستثمار كما يضعف مركز العملة المحلية تجاه أسواق الصرف الأجنبي فيسبب التسارع نحو التضخم كما تؤثر خفض قيمة المدخرات المحلية إلى إحداث عجز عن تلبية حاجات الاستثمار اللازمة لعملية النمو ويرفع معدلات التضخم (جلو ورشود، 183، 21).

3. **عجز أو فائض الموازنة العامة:** طبيعة العلاقة بين نمو العجز في الموازنة العامة والتضخم طردية وقد أظهرت الدراسات التطبيقية آثار عجز الموازنة في التضخم من خلال زيادة حجم القاعدة النقدية فتمويل العجز من خلال الاقتراض من القطاع الخاص سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ولحرص السلطات النقدية على الإبقاء على معدلات فائدة في حدود



مقبولة من اجل عدم التأثير على الاستثمار إلى زيادة الإصدار النقدي مما قد يحدث ارتفاعاً في معدلات التضخم (الخضراوي، 1989، 50).

4. **إجمالي الدين الخارجي:** ان اعتماد سياسة تمويل العجز في الموازنة من خلال الدين العام في الكثير من الدول قد يؤدي إلى ظهور آثار طاردة أو مزاحمة للقطاع الخاص (Crowding out) حيث ان مدخرات القطاع الخاص كان بلا مكان توجيهها نحو الاستثمار والذي من شأنه ان يحفز الإنتاج فامتصاص المدخرات الخاصة من خلال القنوات الحكومية تكون له آثار انكماشية تؤثر سلباً في عرض السلع والخدمات مما يسبب ارتفاع معدلات التضخم (الفارس، 1997، 181).

5. **العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات:** إن وجود وارتفاع معدلات العجز في ميزان المدفوعات يشير إلى تزايد قيمة الواردات مقارنة بالصادرات، وان تحويلات العاملين وغيرهم في الاقتصاد المحلي إلى الخارج اكبر من نظيراتها إلى داخل الاقتصاد المحلي وفي حالة استمرار العجز وتنامي قيمته يعني في مضمونه انخفاض في معدلات الاستثمار بافتراض ثبات العلاقة في التجارة الخارجية أما في حالة ارتفاع الفائض فيشير إلى ارتفاع عرض الموارد النقدية الأجنبية التي تطلبها برامج التنمية ومن ثم عزوف المستثمرين الأجانب عن المجازفة في الاستثمار المتوسط والطويل الأجل ويعطي مؤشر لرجال الأعمال في الخارج بانخفاض جدوى معدل الاستثمار المحلي ومن ثم العامل المؤدي لرأس المال (النجفي، 2002، 100-101) مما يؤثر على حجم عرض السلع والخدمات وينعكس ذلك سلباً على معدلات التضخم.

6. **حالة عدم الاستقرار والفساد:** يعد الفساد من أهم التحديات التي تواجه حكومات الدول من اجل تحسين مناخ النمو والاستثمار، وان ضعف آليات المساءلة والشفافية تكون سبباً رئيساً وراء ارتفاع معدلات الفساد في الكثير من الدول، والمنطق الاقتصادي يشير إلى العلاقة الطردية بين مؤشر إدراك الفساد والحد من معدلات التضخم المرتفعة عن طريق توجيه الموارد نحو الاستخدام الأفضل والسليم مما يسبب زيادة الإنتاج من جهة وكذلك الحد من التدفقات النقدية التي يكون مصدرها تقشي حالات الفساد مما يسهم في التأثير الموجب على معدلات التضخم (منظمة الشفافية الدولية، 2006، 2).

(2-2) **تقدير وتفسير اثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في المملكة الأردنية**

الهاشمية

من أجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة المشار إليها سابقاً في معدلات التضخم في الأردن<sup>(\*)</sup> اختيرت عدة صيغ للتقدير وكانت الصيغة الخطية بطريقة الإسقاطات المتتابعة قد أعطت أفضل النتائج الآتية<sup>(\*\*)</sup>:

$$Y = 218 - 22.9 X_1 - 13.3 X_3 - 0.0163 X_5 - 28.1 X_6$$

$$t: (4.46) \quad (-5.47) \quad (-1.61) \quad (-2.26) \quad (-5.25)$$

$$R^2 \text{ (adj)} 84.8 \quad F = 97.30 \quad D.W = 1.4 .$$

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر إلى أن (84.8%) التغيرات الحاصلة في معدلات التضخم تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في كل من ( $X_1$  سعر الصرف) و ( $X_3$  عجز أو فائض الموازنة العمدة/ الناتج المحلي الإجمالي) و ( $X_5$  العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات) و ( $X_6$ ) حالة عدم الاستقرار والفساد معبراً عنه بمؤشر إدراك الفساد). ولم تظهر معنوية بقية المتغيرات ( $X_2$  سعر الفائدة،  $X_4$  إجمالي الدين الخارجي/ الناتج المحلي الإجمالي) لعدم اجتيازها الاختبارات الإحصائية على الرغم من منطقية علاقتها بالتضخم اقتصادياً.

كما وان (15.2) من تغير معدلات التضخم تفسر بواسطة متغيرات أخرى قد تكون كمية أخرى لم يتضمنها النموذج أو قد تكون متغيرات نوعية تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي. وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة في تفسير المتغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تبين ان قيمة (t) المقدرة للمتغيرات اكبر من قيمة نظيراتها الجدولية للمتغيرات كافة مما يدل على وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد، وان المعلمات المقدرة ذات معنوية إحصائية.

واتضح ان قيمة (F) المقدرة (97.30) اكبر من قيمة نظيراتها الجدولية عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة بصورتها العامة بينما بلغت قيمة درين واتسن (D.W) المقدرة (1.4) إذ أوضح الاختبار المذكور عدم وجود الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج العشوائية وان قيمة (d) تقع في المنطقة الحرجة بين

(\*) جمعت المتغيرات الخاصة بالنموذج ولكلا التجريبتين بالاعتماد على بيانات:

1. International Monetary Fund, International Financial statistical. IFS CD. Rom, Version. 1. 1.54, April 2004.
2. World Development Indicators, data base in CD-Rom, 2003.
3. Transparency International, Global corruption, 2000-2005, www.Amazon.Com.

(\*\*) أوضحت نتائج تقدير النموذج بصيغة الخطة المتكاملة الشكل الآتي:

$$Y = 221 - 24.4 X_1 + 0.08 X_2 - 15.1 X_3 + 37.3 X_4 - 6.0182 X_5 - 30.8 X_6$$

$$t: (4033) \quad (-4.11) \quad (0.05) \quad (-1.52) \quad (1.21) \quad (-2.16) \quad (-5.11)$$

$$R^2 \text{ (adi)} 88.4 \quad F 63.33 \quad D.W = 1.6.$$

(du, dL) علماً ان الدراسة لا تشمل حالة تتبؤ فيتقبل النموذج على حسب اختبار (كلاين) وبلغت المرونات(\*) بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد كالاتي:

بلغت مرونة سعر الصرف تجاه التضخم (0.454) وحدة بإشارة سالبة، بيانات أسعار الصرف في الأردن خلال السلسلة الزمنية يشير إلى تحسن قيمة أسعار الصرف للدينار الأردني حيث تزامنت بين (2.58) دينار أردني/ دولار عام 1980 وبلغت (1) دينار أردني/ دولار عام 1988 ومن ثم (1.04) دينار/ دولار عام 2002 وهذه القيم تؤكد ان الأردن غير من سياسة أسعار صرف عملته في بداية الفترة الزمنية من الثابت إلى سياسة أسعار الصرف الثابتة ضمن حزم حقيقية بالإشارة السالبة تعني ان تحسن قيم أسعار الصرف في الأردن مقابل الدولار تسهم في الحد من ارتفاع قيم المتغير والمعبر عنه بالتضخم.

أما مرونة عجز الموازنة/ G.D.P فبلغت (0.187) وحدة بإشارة سالبة أيضاً. ان المنطق الاقتصادي يشير إلى ان العجز في الميزانية العامة إذا مول من خلال الإصدار النقدي يسبب زيادة في معدلات التضخم بصورة كبيرة إلا ان زيادة نسبة الدين الخارجي قد أسهم في تمويل عجز الموازنة وإذا كان هذا الدين موجهاً نحو الإنفاق الاستثماري فيمكن ان يكون مقيداً أمام ارتفاع معدلات التضخم ولاسيما إذا كان ذلك الاستثمار ذو معطيات إنتاجية قصيرة المدى، أو قد يكون هذا الدين بشكل سلعي يسهم أيضاً في زيادة المعروض السلعي، وهذه السلع تباع محلياً، تستخدم المبالغ المتحصل عليها لتمويل العجز اما مرونة عجز أو فائض ميزان المدفوعات فقد بلغت (3.59) وإشارة المعلمة سالبة فمن خلال التجارب التطبيقية فان اقتصادي صندوق النقد الدولي يشعرون بقلق كبير تجاه عجوزات ميزان المدفوعات في حساباتهم التي تعد دلالة أكيدة على مشكلة محتملة في المستقبل، ولكن في مواجهة هذه العجوزات فانهم غالباً ما لا يولون عناية تذكر لما يستخدم فيه المال فعلاً، فان كان لدى الحكومة فائض مالي فعجز ميزان المدفوعات يسوغ أساساً عندما يتجاوز الاستثمار المدخرات الحكومية فإذا لجأت الدولة إلى الاقتراض الخارجي بفائدة (5%) مثلاً واستثمر في مشاريع تدر عليها عائداً بمقدار (20%) فلن تكون هناك مشكلة لهذا القرض وسيعود عليها الاستثمار بالكثير مما يمكنها من تسديد القروض. من خلال هذه العلاقة يمكن ان يسبب العجز في ميزان المدفوعات زيادة في الاستثمارات الحكومية وتوسيع قاعدة الإنتاج وبشكل قيداً على معدلات التضخم.

(\*) تم احتساب المرونات في الدالة الخطية بالطريقة الآتية:

$$ep = B_i \frac{\bar{X}_i}{\bar{Y}}$$

للتفاصيل أنظر (Michaely, 1977, 49-50).

أما مرونة مؤشر إدراك الفساد فقد بلغت (1.79) وبالإشارة سالباً أيضاً وهذا يتماشى مع المنطق الاقتصادي حيث ان زيادة قيم مؤشرات إدراك الفساد وتحسن عمل مؤسسات الشفافية والنزاهة لمحاربة الفساد ويسهم في توجيه الموارد الاقتصادية بالشكل الأمثل بما يحقق زيادة في معدلات الإنتاج من جهة والحد من زيادة عرض النقد الذي كان جزء منه مصدره الفساد هذه العوامل مجتمعة تؤكد العلاقة السلبية بين زيادة قيم مؤشر إدراك الفساد وأثرها على الحد من معدلات التضخم.

### (2-3) تقدير وتفسير اثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في تركيا

من أجل تقدير أثر التغيرات المستقلة في معدلات التضخم اختيرت عدة صيغ للتقدير وكانت الصيغة الخطية بطريقة الإسقاطات المتتابعة قد أعطت أفضل النتائج الآتية:

$$Y = -20.3 + 0.00224 X_1 + 2351 X_3 - 0.0306 X_5$$

$$t: (-0.34) \quad (20.29) \quad (2.68) \quad (-3.81)$$

$$R^2 (\text{adj}) 88.8 \quad F = 606.65 \quad D.W = 2.7$$

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر إلى ان (88.8%) من التغيرات الحاصلة في معدلات التضخم تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في كل من ( $X_5, X_3, X_1$ ) سعر الصرف، عجز الموازنة/ الناتج المحلي الإجمالي، والعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، ولم تظهر معنوية بقية المتغيرات لعدم اجتيازها الاختبارات الإحصائية على الرغم من منطقية علاقتها بالتضخم اقتصادياً.

وعند اختبار قابلية المتغيرات المستقلة في تفسير المتغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد يتبين ان قيمة (t) المقدره للمتغيرات اكبر من قيمة نظيراتها الجدولية للمتغيرات كافة مما يدل على وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد. كما اتضح ان قيمة (F) المقدره (606.65) اكبر من نظيراتها الجدولية عند مستوى (5%) مما يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغير المعتمد والتغيرات المستقلة بصورتها العامة. وبلغت قيمة دربن واتسن (D.W) المقدره (2.7) مما يدل على عدم وجود الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج العشوائية. كما لم تظهر مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج على حسب اختبار كلاين.

أما مرونة المتغيرات المعنوية أعلاه تجاه التضخم فكانت كالآتي:

بلغت مرونة ( $X_1$ ) سعر الصرف (1.143) وحدة بإشارة موجبة وهذا يؤكد ان ارتفاع أسعار الصرف في ظل سياسات أسعار الصرف المرنة وهذه المغالاة النسبية في أسعار الصرف لضيق المدخرات قد تكون ناتجة من ضيق المدخرات المحلية من رأس المال الأجنبي قد يدفع تركيا إلى التوسع في الإصدار النقدي مما أسهم في زيادة معدلات التضخم. كما ان سياسات الاندماج المالي

العالمي فمثلاً من الأزمات المالية ومنها ارتفاع نسب الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي كانت سبباً في منطوقية العلاقة.

أما مرونة ( $X_3$  عجز أو فائض الموازنة / الناتج المحلي الإجمالي) فبلغت في تركيا (0.44) وحدة بإشارة موجبة وهذا يشير إلى ان عجز الموازنة يسهم في زيادة معدلات التضخم ففي ظل زيادة حجم القاعدة النقدية فان تحويل العجز من خلال الدين الخارجي أو الاقتراض من القطاع الخاص أو من الجهاز المصرفي ستؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ولحرض السلطات النقدية على المحافظة على معدلات الفائدة في حدود معينة ومن اجل عدم التأثير في الاستثمار فان البديل الآخر ان اللجوء إلى البنك المركزي من اجل زيادة الإصدار النقدي ويتمثل نمو القاعدة النقدية ثمناً يتوجب عليها ان تقبل به مما يؤدي الى زيادة معدلات التضخم.

أما مرونة ( $X_5$  عجز أو فائض ميزان المدفوعات). فبلغت مرونة هذا المتغير تجاه التضخم (0.35) وبإشارة سالبة حيث التأثير السلبي لميزان المدفوعات من خلال وجود العجز يسهم في زيادة معدلات الاستهلاك وان توقعات المستهلكين من جهة والمنتجين من جهة ثانية لحركة الأسعار المستقبلية لجهاز الثمن ان يتحدد دورة في القيام في توجيه الإنتاج مما يؤثر في معدلات التضخم.

### النتائج والمقترحات

لقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والمقترحات تمثلت بالآتي:

#### أولاً. النتائج

1. إن وجود معدلات تضخم منخفضة في ظل أسعار الصرف الثابتة صحيح في المدى القصير والمتوسط، إلا أن هذه الميزة تختفي في المدى البعيد، وإن نظام أسعار الصرف المرنة تحدث معدل تضخم يقارب معدل التضخم في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، ويحدث هذا في ظل سياسات تكيف وملائمة بين تقلبات أسعار الصرف والتضخم.
2. إن ضعف آليات المساءلة والشفافية تعد سبباً رئيساً وراء ارتفاع معدلات الفساد في الكثير من الدول وإن ارتفاع قيم هذا المؤشر تسهم في زيادة معدلات التضخم عن طريق سوء توجيه الموارد نحو الاستخدام الأمثل مما يؤثر سلباً على قيمة الإنتاج وعرض السلع والخدمات.
3. أظهر التحليل القياسي معنوية كل من (سعر الصرف، عجز الموازنة، الناتج المحلي الإجمالي، العجز في ميزان المدفوعات وحالة عدم الاستقرار والفساد ومعبراً عنه بمؤشر إدراك الفساد). في التأثير في معدلات التضخم في الأردن وإن طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم كانت سالبة كما إن سياسة أسعار الصرف في الأردن تؤكد تحسن قيم أسعار الصرف للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي قد أسهمت في الحد من ارتفاع

معدلات التضخم وهذا ينسجم مع فرضية البحث التي تشير إلى أن تقلبات أسعار الصرف مع العوامل النقدية والمالية تسهم بشكل كبير في تقدير التغيرات في معدلات التضخم.

4. كما أظهر التحليل القياسي معنوية كل من (سعر الصرف، عجز الموازنة، الناتج المحلي الإجمالي، والعجز في ميزان المدفوعات) في التأثير في معدلات التضخم في تركيا وإن طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم موجبة وهذا ناتج عن استخدام سياسة أسعار الصرف المرنة والتي تمثلت في المغالاة النسبية نتيجة ضيق المدخرات المحلية وضعف الاستثمار الأجنبي مما دفع تركيا إلى التوسع في الإصدار النقدي مما أسهم في زيادة معدلات التضخم وهذا يتماشى أيضاً مع فرضية البحث.

#### ثانياً. المقترحات

1. إن مسألة اختبار نظام سعر الصرف المناسب مسألة معقدة يجب أن تخضع للظروف الاقتصادية للدول بحيث تخلق اتساقاً بين سياسة سعر الصرف مع السياسات الاقتصادية الكلية وإن اعتماد سياسة الصرف تتطلب عدداً من الرؤى الموضوعية وإلا سيكون لها نتائج سلبية قد تحدث تشوهات تفقد الهدف الرئيس لهذا السياسة.
2. التأكيد على التوسع في إجراءات الدعم لمؤسسات الشفافية والنزاهة بإسناد ومشاركة المجتمع لمحاربة الفساد الذي يشكل قيداً أمام سياسات الحد من معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي في الكثير من دول العالم.
3. يفضل أن تتضمن سياسة أسعار الصرف المرنة في مواجهة التغيرات الاقتصادية الناجمة عن التعامل مع الاقتصاد الدولي لما لهذه العلاقة من تأثير في معدلات التضخم من خلال ارتفاع أسعار السلع والخدمات في الداخل من جهة ومواجهة معدلات التضخم المستورد نتيجة تبني سياسة تحرير التجارة وإلغاء المحددات الاقتصادية الممتدة لحرية التجارة من جهة ثانية

## قائمة المصادر

### أولاً. المصادر العربية

#### أ. الوثائق والنشرات الرسمية

1. منظمة الشفافية الدولية، (2006)، مؤشر مدركات الفساد، [www.transparency.org](http://www.transparency.org).

#### ب. الرسائل والاطاريح

1. سعدون حسين فرحان العنزي، (2006)، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

2. فواز جارالله نابف، (1994)، النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات دراسة في أساليب التصحيح أو التكيف في أقطار نامية مختارة للفترة 1970-1990، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

#### ت. البحوث

1. بشير مصطفى، (2006)، الفساد الاقتصادي وأثاره المدمرة، بحث منشور، شبكة العراق الثقافية، [www.Iraqcenter.net](http://www.Iraqcenter.net).

2. بيتر كويرك، (1996)، نظم أسعار الصرف ودورها في مكافحة التضخم، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (33)، العدد (1)، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن.

3. ساركو جلود انتوني رشدو، (1983)، أهمية أسعار الفائدة في الاقتصادات النامية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (20)، العدد (3)، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن.

4. علي بن حمدان الريسي، (1997)، سياسات وإدارة أسعار الصرف في سلطنة عمان، حلقة عمل عن سياسات إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، العدد (3)، معهد الدراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي.

5. علي توفيق الصادق، (1986)، اثر العوامل الخارجية في الظاهرة التضخمية، اجتماع خبراء عقد في الكويت، دار الشباب للنشر، الكويت.

6. علي توفيق الصادق وآخرون، (1996)، السياسات النقدية في الدول العربية، حلقة عمل عن سياسات إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، العدد (2)، معهد الدراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي.

7. علي توفيق الصادق ونبيل عبد الوهاب لطيفة، (1997)، سياسات وإدارة أسعار الصرف القضايا والخيارات والمضامين، حلقة عمل عن سياسات إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، العدد (3)، معهد الدراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي.

8. فتحي خليل الخضراوي، (1989)، العجز المالي والسياسة النقدية في مصر، مجلة العلوم الاخبارية، السنة (17)، العدد (4)، القاهرة.

9. محمد الهاشمي، (2007)، سعر الصرف، [www.Bloohotel.org](http://www.Bloohotel.org)، جامعة الصعيد، مصر.

10. منتدى الايام الاقتصادي، (2006)، عرض النقد والتضخم، [www.Alibobaa.com](http://www.Alibobaa.com).

11. همام الشماع وعمرو هشام العمري، (2001)، اثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، دراسات في الاقتصاد العراقي، المؤتمر الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد.

12. وليد سيد محمد المصطفى، (2002)، الاثار الاقتصادية للديون العربية، ملفات خاصة، المعرفة. [WWW.](http://WWW.)

#### ث. الكتب

1. جوزيف ستكلنز (2003)، العولمة ومساوئها، ط1، ترجمة فالح عبد القادر حلمي (2003)، بيت الحكمة، بغداد.

2. حسين على بخيت وسحر فتح الله، (2002)، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد.
3. سالم توفيق النجفي، (2002)، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد.
4. عبد الرزاق الفارس، (1997)، الحكومة والفقراء والانفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية في البلدان العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
5. مايكل ايدجمان ، (1983) ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة محمد إبراهيم منصور (1988) ، دار المريخ للنشر ، الرياض .  
ثانياً. المصادر الانكليزية

#### A. Official Publications

1. International Monetary Fund, International Financial Statistical, IFS, CD Rom, Version, 1.1.54, April (2004).
2. Transparency International, Global Corruption Perception Index (2000-2005). <http://www.amazon.com>.
3. World Bank, World Development Indicators (2003) New York.

#### B. Researches

1. A.A. Protopapadakis and J.J. Siegel (1987), Are Money Growth and Inflation Related to Government Deficits? Evidence from Industrialized Economics, Journal of International Money and Finance, Vol. 6, New York
2. B. B. Aghculi and M. S. Khan, (1977), Inflationary Finance and the Dynamics of Inflation, Indonesia 1951-1972, American Economic Review, Vol. 67, No. 3, New York.
3. Michael Michaely, (1977), Export and Growth, AnImprical Investigation, Journal of Development Economics, Vol. 4, No. 1.

#### C. Books

1. Tobin Versus Sidrouski, (2005), Monetary Growth Theory, [www.monetary growth.2htm](http://www.monetarygrowth.2htm).
2. Akoutsoyiannis, (1977), Theory of Economics, 2<sup>nd</sup> ed., Mecomillan Press, London.
3. D. Romer, Advanced, (2000), Macro Economics, London.





جدول (1)

العوامل المؤثرة في معدلات التضخم

السنوات	معدل التضخم	سعر الصرف	سعر الفائدة	عجز الموازنة \ G.D.P	الدين الخارجي \ G.D.P	العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات	مؤشر مدركات الفساد
	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6
1980	40.21	2.58	6	-0.50206	0.1436	-1605.14	5.3
1981	43.31	2.58	6.5	-0.44209	0.1988	-2220.81	5.3
1982	46.53	2.58	6.5	-0.47524	0.1775	-2299.07	5.3
1983	48.86	2.58	6.25	-0.57256	0.2178	-2109.98	5.3
1984	50.74	2.58	6.25	-0.61359	0.2252	-1980.58	5.3
1985	52.26	2.58	6.25	-0.6265	0.2748	-1846.23	5.4
1986	52.26	2.58	6.25	-0.72833	0.2953	-1658.37	5.4
1987	52.15	2.58	6.25	-0.76903	0.3681	-1693.84	5.4
1988	55.6	1.56	6.25	-0.92416	0.3059	-1645.24	5.52
1989	69.9	1.17	8	-2.1766	0.1531	-793.75	5.52
1990	81.22	1.06	8.5	-1.4458	0.1455	-1272.05	5.52
1991	87.84	1.04	8.5	-1.79032	0.1651	-1277.36	5.52
1992	91.35	1.05	8.5	-1.19929	0.1364	-2002.77	5.52
1993	94.38	1.03	8.5	-1.20485	0.1085	-1982.79	4.98
1994	97.7	0.98	8.5	-1.39582	0.0921	-1724.87	4.98
1995	100	0.95	8.5	-1.41143	0.0881	-1702.8	4.98
1996	106.5	0.98	8.5	-1.02791	0.1467	-2053.6	4.98
1997	109.74	1.05	7.75	-1.24152	0.1344	-1822.14	4.82
1998	113.13	1	9	-1.3314	0.1257	-1698.31	4.7
1999	113.82	1.03	8	-1.65067	0.0794	-1468.55	4.4
2000	114.57	1.08	6.5	-1.31336	0.1071	-2125.53	4.6
2001	116.62	1.12	5	-1.44587	0.0963	-2063.24	4.9
2002	118.75	1.04	4.5	-1.83709	0.0742	-1792.19	4.5

في المملكة الأردنية الهاشمية

(بالأسعار الثابتة)  
(مليون دولار أمريكي)

السنوات	معدل التضخم	سعر الصرف	سعر الفائدة	عجز الموازنة \ G.D.P	الدين الخارجي \ G.D.P	العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات	مؤشر مدركات الفساد
---------	-------------	-----------	-------------	----------------------------	-----------------------------	---------------------------------------	--------------------

المصدر:

1. International Financial Statistical (2004), IFS CD-ROM, Version 1.1.54, International Monetary Fund, New York.
2. World Development Indicators (2003), Data base in CD-ROM, World Bank, New York.
3. Global Corruption Perception Index (2000-2005), Transparency International, <http://www.transparency> or [www.amazon.com](http://www.amazon.com)

## جدول (2)

العوامل المؤثرة في معدلات التضخم

في الجمهورية التركية

(بالأسعار الثابتة)

(مليون دولار أمريكي)

	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6
1980	0.13	90.15	8	- 0.036022	0.218384	-5579	4.09
1981	0.17	133.62	26.5	- 0.017384	0.296979	-4494	4.06
1982	0.23	186.75	45	- 0.031026	0.370316	-3229	4.07

1983	0.3	282.8	45.3 3	- 0.030225	0.266986	-3683	4.06
1984	0.45	444.74	51.4 2	- 0.068287	0.188728	-3521	4.05
1985	0.65	576.86	49.2 5	- 0.056883	0.197009	-2997	4.04
1986	0.87	757.79	40.5 8	- 0.024872	0.213184	-3389	4.06
1987	1.21	1020.9	35	- 0.031578	0.447192	-3196	4.03
1988	2.1	1814.84	49.0 8	- 0.028454	0.427112	-563	4.02
1989	3.43	2313.69	53.4 5	- 0.043259	0.501402	-2597	4.05
1990	5.5	2930.07	47.5	- 0.049108	0.495578	-7118	4.04
1991	9.12	5079.92	62.6 7	- 0.079386	0.48237	-4849	4.08
1992	15.52	8564.43	68.7 4	- 0.063108	0.495916	-5033	4.03
1993	25.77	14472.5	64.5 8	- 0.097212	0.487738	-10201	3.43
1994	53.16	38726	87.7 9	- 0.043544	0.491559	-461	3.43
1995	100	59650	76.0 2	- 0.055357	0.486427	-6834	4.1
1996	180.35	107775	80.7 4	- 0.111964	0.506559	-6884	3.54
1997	334.96	205605	79.4 9	- 0.107749	0.557963	-7504	3.21
1998	618.48	314464	80.1 1	- 0.122663	0.604754	-3743	3.4
1999	1019.6 8	541400	78.4 3	- 0.171709	0.706415	-6519	3.6
2000	1579.6 4	673385	47.1 6	- 0.182384	0.810926	-15044	3.8
2001	2438.9	145013	74.7	-	1.14169	-413	3.6

	<b>6</b>	<b>0</b>		<b>0.224009</b>			
<b>2002</b>	<b>3535.6</b> <b>2</b>	<b>164370</b> <b>0</b>	<b>50.4</b> <b>9</b>	<b>-0.19709</b>	<b>1.245174</b>	<b>-5011</b>	<b>3.2</b>

المصدر:

نفس مصدر جدول ( 1 ) .